منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

القسم المؤسسي

INS

التاريخ: ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

التطورات في منظومة الأمم المتحدة

غرض الوثيقة

أُعدت هذه الوثيقة بناءً على طلب مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢) بتقديم تقرير عن التطورات في منظومة الأمم المتحدة منذ انعقاد تلك الدورة. وتغطي الوثيقة التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال المسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة ومتابعة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحمل عنوان "*خطتنا المشتركة*" وتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتسلّط الضوء على الإجراءات التي اتخذها المكتب في هذا الصدد. وينبغي قراءتها جنباً إلى جنب مع الوثيقة GB.349/INS/5(Add.1) التي تقدم تحديثاً للنتيجة التي تمخض عنها مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عُقد في ١٨ و١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣.

ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يطلب من المدير العام أن يراعي وجهات نظره وإرشاداته فيما يتعلق بمساهمة والتزامات منظمة العمل الدولية الإضافية في منظومة الأمم المتحدة. وهو مدعو أيضاً إلى أن يطلب من المدير العام تقديم تقرير محدّث إليه في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤) بشأن التطورات على مستوى الأمم المتحدة والتدابير التي اتخذها المكتب في هذا الصدد (انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ - النتيجة التمكينية ألف: تحسين المعارف والتأثير من أجل تعزيز العمل اللائق. البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ - الحصيلة ٨-١: تحسين الاتساق في الدعم متعدد الأطراف من أجل وضع استجابات سياسية متكاملة وتمويلها بغية تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق؛ الحصيلة ألف -٤: توسيع نطاق الشراكات والتعاون الإنمائي دعماً للنتائج السياسية.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات متعددة الأطراف والتعاون الإنمائي.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإنّ وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الإنترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.341/INS/7؛ الوثيقة GB.340/INS/6؛ الوثيقة GB.340/POL/6؛ الوثيقة GB.340/INS/18/6؛ الوثيقة GB.343/INS/3/2؛ الوثيقة GB.335/INS/10؛ الوثيقة GB.346/PFA/11؛ الوثيقة GB/346/INS/7؛ الوثيقة GB.346/INS/8؛ الوثيقة GB.349/INS/4.

المقدمة

١. يواجه العالم العديد من الأزمات، بما فيها الأثر المدمر لجائحة عالمية وتكاثر الكوارث الطبيعية المرتبطة في كثير من الأحيان بتغير المناخ وتجدد النزاعات والحروب والتحديات الإنسانية غير المسبوقة وارتفاع أعباء الديون، وكلها عوامل تؤثر بشكل متفاوت في البلدان والشعوب الأكثر استضعافاً. وتعيق هذه الأزمات المتعددة نمو العمالة وتمارس ضغوطاً على جودة الوظائف. وبعد أن كانت معدلات الفقر والجوع قد تراجعت لعدة عقود على مستوى العالم، ها هي ترتفع مجدداً، في حين ما فتئت أوجه انعدام المساواة والتمييز تتزايد أكثر فأكثر.[١]

٢. ويستدعي هذا الوضع العالمي غير المؤاتي تعاوناً دولياً أكبر وأفضل، من باب الاستعجال. كما أنّه يُلزم منظومة الأمم المتحدة بتقديم ردود مجدية على الانتقادات المتعلقة بهيكلية إدارتها وفعالية إجراءاتها. وهذا هو هدف برنامج الإصلاحات الطموح الذي طرحه أمين عام الأمم المتحدة للمرة الأولى في عام ٢٠١٨.

٣. ومنذ البداية، شاركت منظمة العمل الدولية، بشكل بنّاء في برنامج الإصلاح هذا، ولا سيما إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتوفر الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام ٢٠٢٤ ومؤتمر القمة الاجتماعي العالمي لعام ٢٠٢٥ (انظر الفقرة ١٦) فرصاً أفضل لمواصلة تعزيز ولاية منظمة العمل الدولية وهيكليتها الإدارية الثلاثية وآراء هيئاتها المكونة في جدول الأعمال الدولي. وفي حال وافق مجلس الإدارة في دورته الحالية على التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، على وجه الخصوص، فقد يكون وسيلة مهمة للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية في صميم نظام متعدد الأطراف ومتجدد.

٤. ومن شأن مناقشات مجلس الإدارة أن توفر إرشادات مفيدة لتعزيز مشاركة منظمة العمل الدولية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية المحددة في هذه الوثيقة.

إحراز تقدم نحو تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥. انعقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في ١٨ و١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ بدعوة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما يمثل نقطة منتصف الطريق نحو نهاية المهلة المحددة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠). وفي التقرير الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر القمة، رسم صورة مثيرة للقلق مشيراً إلى أنّه من أصل ١٤٠ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي يمكن تقييمها، ١٥ في المائة فقط منها على المسار الصحيح لتحقيقها و٤٨ في المائة منها خرج عن مسار تحقيقها بشكل معتدل أو حاد، بينما شهد نحو ٣٧ في المائة ركوداً أو تراجعاً مقارنةً بخط الأساس لعام ٢٠١٥. وفي ظل الاتجاهات الحالية، تشير التقديرات إلى أنّه في عام ٢٠٣٠، لن يكون قد تحقق سوى ١٨ في المائة من الأهداف على مستوى العالم وأنّ ٥٧٥ مليون شخص (٧ في المائة من سكان العالم) سيعيشون في فقر مدقع ويعانون من المجاعة.[٢]

٦. وفي التقرير والموجز السياسي المرتبط به اللذين أطلقتهما منظمة العمل الدولية في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، يشير المكتب إلى أنّ آفاق تحقيق الهدف ٨، على المستوى العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠ ليست مشجعة بشكل عام.[٣] ويدرك أيضاً وجود اختلالات كبيرة في الآفاق، حيث إنّ بعض أبعاد الهدف ٨ أكثر احتمالاً أن تتحقق من غيرها. ويطرح المكتب في تقريره عدداً من المقترحات الرامية إلى تعجيل وتيرة التقدم لتحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون على كافة المستويات.

---

[١] منظمة العمل الدولية، *عدم ترك أحد على قارعة الطريق: إرساء حماية شاملة للعمال في عالم عمل سريع التطور*، التقرير ILC.111/V، ٢٠٢٣ ومنظمة العمل الدولية، *أوجه انعدام المساواة وعالم العمل*، التقرير ILC.109/IV(Rev.)، ٢٠٢١.

[٢] انظر: UN, *The Sustainable Development Goals Report 2023: Special edition – Towards a Rescue Plan for People and Planet*, 2023

[٣] انظر:
ILO, *Transformative change and SDG 8: The critical role of collective capabilities and societal learning*, 2023 and ILO, *Sustainable Development, Decent Work and Social Justice: An update on progress towards SDG 8*, Policy brief, 2023.

٧. وبغية تغيير مسار أهداف التنمية المستدامة تغييراً جذرياً، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، في التقرير الذي قدّمه إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، قادة العالم إلى وضع خطة إنقاذ للناس والكوكب تتمحور حول ثلاثة إنجازات رئيسية: تجهيز الإدارة السديدة والمؤسسات بما يكفل تحقيق التحوّل الشامل والمستدام؛ إعطاء الأولوية للسياسات والاستثمارات التي لها تأثير مضاعف على جميع الأهداف؛ تأمين زيادة التمويل المرتبط بأهداف التنمية المستدامة وإرساء بيئة عالمية مؤاتية للبلدان النامية. ويتمثل أحد المقترحات الرئيسية لمعالجة ثغرة التمويل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، في تنفيذ خطة تحفيزية لأهداف التنمية المستدامة ترمي إلى حشد ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً لتمويل أنشطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

٨. ويُعد المسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة جزءاً من خطة الإنقاذ. ويملك المسرّع العالمي، بفضل دعائمه الثلاث المتكافلة، القدرة على توليد أوجه تآزر قوية وتقديم حلول مستدامة ومتكاملة لخلق دورة إنمائية حميدة. وتعزز الاستثمارات في الحماية الاجتماعية والعمالة اللائقة القدرات البشرية والإنتاجية وأمن الدخل والتنمية الشاملة، التي تؤدي بدورها إلى توليد إيرادات ضريبية أعلى وحيّز مالي أكبر للاستثمار أكثر في الوظائف اللائقة والحماية الاجتماعية والانتقالات العادلة.[٤]

٩. ويعتمد المسرّع العالمي على فريق توجيهي يجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشركاء الثلاثيين، بهدف توجيه عملية تطويره وتنسيقه في البلدان الرائدة وعلى المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، ينطوي المسرّع على مرفق للدعم التقني يدعم تنفيذ المبادرة من خلال تجميع الخبرات الوطنية والدولية من منظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى شركاء التنمية والشركاء الماليين.[٥] وبفضل المساهمات السخية التي قدمتها حكومات بلجيكا وألمانيا وإسبانيا، أنشئت نافذة الوظائف اللائقة والحماية الاجتماعية الشاملة كإحدى آليات الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لتمويل الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في دعم تنفيذ المسرّع العالمي في البلدان الرائدة. وتسعى حكومة ألمانيا إلى تعزيز التعاون بشأن المسرّع العالمي مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية (وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى).

١٠. وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٣، بالتزامن مع الدعم رفيع المستوى الذي حصل عليه المسرّع العالمي من جانب الحكومات (بما في ذلك قادة مجموعة العشرين) والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الاجتماعيين، أرسلت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة رسالة حول هذا الموضوع إلى جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين، مما أثار اهتماماً كبيراً بالمسرّع العالمي على مستوى منظومة الأمم المتحدة وأفضى إلى مناقشات واسعة النطاق مع المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية وفرادى الوكالات في أكثر من ٢٠بلداً. وقد أكدت ثماني حكومات رسمياً اهتمامها بالانضمام إلى المبادرة، وقد تكون ست حكومات أخرى مستعدة للقيام بذلك في المستقبل القريب.

١١. وجرى اختيار المسرّع العالمي من بين مجموعة مكوّنة من ١٢٠ مقترحاً كواحدة من ١٢ مبادرة عالية التأثير بغية عرضها في يوم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، كجزء من التحضيرات لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذه المناسبة، قدّم ممثلون رفيعو المستوى من البلدان الرائدة خرائط الطريق الوطنية الخاصة بهم وسلّط المانحون الضوء على الدعم الذي حشدوه وشدد الشركاء الاجتماعيون على أهمية المسرّع العالمي بالنسبة إلى أعضائهم، وأوضح ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي كيف يساهم عملهم على المسرّع العالمي في تنفيذ ولايتهم.

١٢. ويمكن الاطلاع على نتيجة مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في الوثيقة GB.349/INS/5(Add.1).

[٤] الدعائم الثلاث للمسرّع العالمي هي: التنفيذ داخل البلدان لاستراتيجيات وسياسات العمالة والحماية الاجتماعية المتكاملة؛ حشد الموارد المحلية والدولية العامة منها والخاصة من خلال أطر تمويل وطنية؛ تحسين التعاون متعدد الأطراف بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية العامة.

[٥] إنّ مرفق الدعم التقني عبارة عن آلية "أمم متحدة واحدة" فعلية تشمل فريقاً عالمياً للتنسيق مكوّن من موظفين من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

◄ رسم معالم *خطتنا المشتركة*

١٣. *خطتنا المشتركة*[٦] هي استجابة الأمين العام للأمم المتحدة للإعلان الصادر في عام ٢٠٢٠ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة،[٧] والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء بـ ١٢ التزاماً حاسماً[٨] وأكدت من جديد على وجوب أن تكون الأمم المتحدة محوراً مركزياً للجهود الرامية إلى الوفاء بهذه الالتزامات. ومن خلال *خطتنا المشتركة*، يدق الأمين العام للأمم المتحدة ناقوس الإنذار للبشرية جمعاء ويشير إلى أنّها بلغت نقطة تحوّل، ويدعو المجتمع الدولي إلى تنشيط تعددية الأطراف التي تقوم على التضامن العالمي وتكون قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية على نحو فعال ومنصف وفي وقته.

١٤. واسترشاداً بالمشاورات والبحوث، تحدد *خطتنا المشتركة* برنامج عمل يتضمن أكثر من ٩٠ توصية ومقترحاً، تدمج جميع القضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ويتمحور هذا البرنامج حول ستة مجالات ذات أولوية، هي: خلق أشكال جديدة من التضامن العالمي؛ تجديد العقد الاجتماعي؛ إنهاء "الوباء المعلوماتي"؛[٩] تحديد مقاييس جديدة للازدهار والتقدم الاقتصاديين؛ زيادة القدرات على تلبية احتياجات الشباب والأجيال القادمة والاستعداد بشكل أفضل للتحديات الماثلة؛ إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطاً وشمولاً يتخذ من الأمم المتحدة مرتكزاً ويقيم تعاوناً وثيقاً مع المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين.

١٥. وللعديد من المقترحات الواردة في *خطتنا المشتركة* صلة مباشرة بنشاط منظمة العمل الدولية وهي توفر فرصة فريدة لوضع تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في صميم برنامج التنمية العالمي المتجدد. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من بالغ الأهمية دعم الهيئات المكوّنة لمنظمة العمل الدولية وتطوير شراكات مبتكرة مع الكيانات الخارجية.

١٦. وسيكون للحدثين الواردين أدناه دورٌ حاسم في هذا الصدد:

- بناءً على مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، جرى وصف مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في ٢٢ و٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، بأنّها فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في الجيل الواحد وتهدف إلى تعزيز التعاون بشأن التحديات الكبرى ومعالجة الثغرات في الحوكمة العالمية وإعادة التأكيد على الالتزامات القائمة، بما في ذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والمضي قدماً نحو تنشيط نظام متعدد الأطراف. ومن المتوقع أن تُسفر هذه القمة عن اعتماد ميثاق القادة من أجل المستقبل الذي يجري التفاوض عليه بين الحكومات مع حشد دعم سياسي رفيع المستوى لبث حياة جديدة في النظام متعدد الأطراف بفضل تحسين الإدارة السديدة والوسائل المالية والمساعدة التقنية. وقد نشر مكتب الأمين العام سلسلة من الموجزات السياساتية بدعم من مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، ليستنير بها جدول أعمال مؤتمر القمة.[١٠]
- تنظيم مؤتمر قمة اجتماعي عالمي في عام ٢٠٢٥، بعد مرور ثلاثين عاماً على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، إنما هو اعتراف بالحاجة إلى بُعد اجتماعي أقوى في البرنامج متعدد الأطراف. وفي حين أنّ التوافق الذي جرى التوصل إليه في كوبنهاغن بشأن الحاجة إلى وضع الناس في صميم التنمية والحد من الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتشجيع الإدماج الاجتماعي، لا يزال سارياً اليوم، فإنّ أوجه التباين الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمتنامية تدعو إلى تعزيز التركيز على العدالة الاجتماعية في وضع السياسات الوطنية والعالمية.

---

[٦] الأمم المتحدة، *خطتنا المشتركة: تقرير الأمين العام*، ٢٠٢١.

[٧] الأمم المتحدة، *إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة*، ٢٠٢٠.

[٨] الالتزامات هي: ألا يترك الركب وراءه أحداً؛ حماية كوكبنا؛ تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات؛ الالتزام بأحكام القانون الدولي وإعمال العدالة؛ إحلال النساء والفتيات مكانة مركزية؛ بناء جسور الثقة؛ العمل على تحسين التعاون الرقمي؛ الارتقاء بأداء الأمم المتحدة؛ العمل على ضمان التمويل المستدام؛ تعزيز الشراكات؛ الإصغاء إلى الشباب والعمل معهم؛ التأهب لأزمات المستقبل.

[٩] يمكن تعريف "الوباء المعلوماتي" بأنّه كمية زائدة من المعلومات حول مشكلة لا يمكن الاعتماد عليها عادةً وتنتشر بسرعة وتجعل التوصل إلى حل أكثر صعوبة.

[١٠] *في خطتنا المشتركة، تتمحور الموجزات السياساتية* حول المواضيع التالية: الوفاء بالالتزامات المقطوعة تجاه الأجيال القادمة؛ إنشاء منتدى للطوارئ؛ مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرارات؛ قياس التقدم البشري بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي؛ إبرام اتفاق رقمي عالمي؛ الالتزام بسلامة المعلومات؛ إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ النهوض بالاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي؛ الاتفاق على خطة جديدة للسلام؛ تحويل التعليم؛ تجديد الأمم المتحدة.

١٧. وترد أدناه عناصر *خطتنا المشتركة* الأكثر صلة بأولويات منظمة العمل الدولية ومساهمة المنظمة فيها والمجالات المحتملة لتعزيز زيادة المشاركة فيها. ومن الجدير بالذكر أنّ منظمة العمل الدولية ساهمت أيضاً في *خطتنا المشتركة* من خلال آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالانتقال العادل وإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم والنُظم البيئية الإنتاجية.

- تتمثل إحدى السمات الرئيسية *لخطتنا المشتركة*، بموجب الالتزام الحاسم الأول (ألا يترك الركب خلفه أحداً)، في اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بإرساء عقد اجتماعي متجدد عماده حقوق الإنسان.[١١] واعترافاً بأنّ الجهات الفاعلة على المستوى الوطني هي التي ستحدد هيكل العقود الاجتماعية بدقة، تركز رؤية الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة إلى بناء أو إعادة بناء الثقة في المؤسسات الاقتصادية والسياسية من خلال تحسين الإدارة السديدة وسيادة القانون ووصول الجميع إلى العدالة. كما يضع إدماج الأشخاص وحمايتهم ومشاركتهم في صميم أي عقد اجتماعي. وهناك حاجة إلى جيل جديد من نظم الحماية الاجتماعية، يستند إلى مبادرات منظمة العمل الدولية القائمة في هذا المجال. وتشير *خطتنا المشتركة* أيضاً إلى إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل باعتباره وثيقة توجيهية تسترشد بها العقود الاجتماعية. ونموذج الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية الخاص بالهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي، والذي يقوم على احترام الحقوق الأساسية للعمال، لم يثبت فعاليته في تحقيق الرؤية التأسيسية لمنظمة العمل الدولية فحسب، بل أثبتها أيضاً في صياغة العقود الاجتماعية على المستوى القطري. وتلعب الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية دوراً خاصاً لأنّهما يسمحان بمشاركة العمال وأصحاب العمل في تعريف العقود الاجتماعية. ومنظمة العمل الدولية، مسترشدةً بخبرتها الممتدة على مدار ١٠٠ عام ورؤية هيئاتها المكوّنة، على استعداد لتأدية دور قيادي في المناقشات حول إرساء عقد اجتماعي جديد يستند إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ويعترف بدور الشركاء الاجتماعيين وبنتائج الحوار الاجتماعي اعترافاً كاملاً. وجدد كلٌ من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال مؤخراً، دعمهما لمنظمة العمل الدولية لكي تضطلع بدور أساسي في المناقشات متعددة الأطراف بشأن العقد الاجتماعي الجديد.[١٢] ومن الممكن أن يساهم إنشاء التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية في صياغة عقود اجتماعية تتمحور حول ضرورة العدالة الاجتماعية.

- تشير *خطتنا المشتركة* إلى إنشاء المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، الذي حدد ستة تغيرات تحولية في الحوكمة العالمية لتحسين الفعالية.[١٣] وأحد هذه التغيرات التحولية هي الحاجة إلى إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف من خلال تعزيز الإدماج والمساءلة وتخفيف الهرمية في صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة. وقد استنار هذا التفكير بنموذج الإدارة السديدة الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، وتتمثل إحدى توصيات المجلس في إعطاء كيانات المجتمع المدني والنقابات العمالية فرصة أكبر للتعبير عن آرائها وإشراك القطاع الخاص بشكل أفضل.[١٤]

- تشمل *خطتنا المشتركة* مقترحاً بشأن اتفاق عالمي جديد لمساعدة الدول الأعضاء على توفير المنافع العامة العالمية والتصدي للمخاطر الكبرى. وتشمل المقترحات حواراً مستمراً ومؤتمر قمة يُعقد كل سنتين يتمحور حول الاقتصاد العالمي المستدام والقادر على الصمود، تشارك فيهما الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية. كما تستلزم هذه المقترحات إنشاء منصة طوارئ للتصدي السريع للأزمات العالمية المعقدة.

- تحتل مقترحات إصلاح الهيكل المالي الصدارة في *خطتنا المشتركة*. وتتلخص الأهداف العامة لهذا الإصلاح في زيادة الاستثمارات بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع جعل المؤسسات المالية الدولية أكثر استجابة لاحتياجات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال تعزيز إمكانية إسماع رأيها وتمثيلها في مجالس الإدارة. ويرد في الموجز السياساتي *لخطتنا المشتركة*، حول هذا الموضوع، العديد من التدابير ذات التوجه العملي التي تهدف إلى صياغة قواعد جديدة لتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والنهوض بالاستقرار والاستدامة الماليين . والتدابير المقترحة لا تركز على الارتقاء بتمويل المناخ والتنمية بشكل جذري فحسب، بل تركز أيضاً على تعزيز شبكات

---

[١١] في *خطتنا المشتركة*، "العقود الاجتماعية" هي مجموعة من المعايير والمؤسسات التي يحل بها الناس مشاكلهم المشتركة ويديرون المخاطر ويقومون بتجميع الموارد لتوفير المنافع العامة.

[١٢] انظر: IOE, "Employers' position on a New Social Contract", 2023, and ITUC, *A new social contract: Congress statement*, 2022

[١٣] انظر:

High-level Advisory Board on Effective Multilaterals, *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Global Governance for Today and the Future*, 2023.

[١٤] التغيرات التحولية الأخرى المقترحة هي: تمكين ترتيبات أمنية جماعية فعالة ومنصفة؛ تأمين تمويل وافر ومستدام متاح للجميع؛ استعادة التوازن مع الطبيعة وتوفير الطاقة النظيفة للجميع؛ تحقيق انتقال رقمي عادل يرفع الغطاء عن قيمة البيانات ويحمي من الأضرار الرقمية؛ إدارة المخاطر عبر الوطنية الحالية والناشئة.

الأمان المالية العالمية وتوفير السيولة للبلدان المحتاجة وخفض تكاليف الاقتراض السيادي. وتساهم منظمة العمل الدولية في تبادل مشترك بين الوكالات ينظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ويرمي إلى استهداف الاستثمارات بطريقة فعالة من حيث التكلفة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- يقترح مسار "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" في *خطتنا المشتركة* تحولاً نموذجياً في قياس التقدم من أجل جمع البيانات حول الأنشطة التي تدرك المجتمعات قيمتها حق إدراك. وتساهم منظمة العمل الدولية في هذا الإجراء، بما في ذلك من خلال مُدخلاتها في الموجز السياساتي *لخطتنا المشتركة* حول هذا الموضوع. ويوصي هذا الإجراء بإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء المستقلين المكلّفين بتحديد المؤشرات الرئيسية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بحلول آذار/ مارس ٢٠٢٤، على أن تقدَم إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. والأهم من ذلك أنّ اعتماد نهج منقّح وموسّع لقياس التقدم الإنمائي المحرز بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق رؤية منظمة العمل الدولية المتمثلة في إعادة التوازن لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- يقدم الموجز السياساتي *لخطتنا المشتركة* بشأن إبرام اتفاق رقمي عالمي رؤية من أجل مستقبل رقمي مفتوح ومجاني وآمن للجميع، مدعوماً بإطار عالمي شامل يعزز عمل أصحاب المصلحة المتعددين. وقد استرشد تطوير الاتفاق المقترح بمشاورة واسعة النطاق شارك فيها الاتحاد الدولي لنقابات العمال.[١٥] وتتمثل الأهداف الرئيسية للإطار في تقليص الفجوات الرقمية ومنع إساءة استخدام التكنولوجيات والبيانات وإنشاء ترتيبات حوكمة مفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ويعتمد هذا الإطار على حقوق الإنسان وحقوق العمل الدولية. ومن شأن عملية وضع معايير منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات أن تستنير بالمناقشات حول الاتفاق الرقمي العالمي في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، في الدورة ١١٣ (٢٠٢٥) لمؤتمر العمل الدولي.
- إنّ الخطة الجديدة للسلام المقترحة التي ستُعتمد خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تفيد بأنّه ما من سبيل لإحلال السلام بدون التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان على أساس مبادئ التضامن والثقة والعالمية. وتدعو الخطة إلى تعددية أطراف جديدة تتكيف مع واقع التشرذم المتزايد الذي يطبع المشهد الجيوسياسي والذي يجب أن يتصدى لمجالات نزاع محتملة جديدة. ومساهمة منظمة العمل الدولية في هذه الجهود تقوم على الاعتراف العالمي بأنّه لا يمكن للسلام أن يزدهر بدون عدالة اجتماعية.
- تضع *خطتنا المشتركة* رفاه الأجيال القادمة نصب أعينها ويُدرَج هذا الهدف فيها. وستُدعى الدول الأعضاء، خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، إلى اعتماد إعلان بشأن أجيال المستقبل يحدد التزاماتها الثابتة. وتشمل اقتراحات أخرى تعيين مبعوث خاص معني بالأجيال القادمة. وقدمت منظمة العمل الدولية مُدخلات على المبادئ المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن الأجيال القادمة، من شأنها أن ترشد عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. كما ساهمت في أعمال الأمم المتحدة بشأن مشاركة الشباب، مع التركيز على مقياس التعافي بين الشباب.

◄ تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

١٨. في أيار/ مايو ٢٠٢٣، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في التقدم المحرز في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستعرض سير عمل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه. وتشير كافة البيانات المجمّعة في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، إلى نظام معزز للمنسقين المقيمين مما يشجّع دعم الأمم المتحدة للبلدان بشكل أكثر تماسكاً ومساءلة وفعالية ويقرّب بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية النهوض بخطة عام ٢٠٣٠. وأُشيد بالمنسقين المقيمين لدورهم الريادي في حشد أفرقة الأمم المتحدة القطرية حول الاستجابات الفعالة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمات المتتالية. وكشفت دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

[١٥] انظر: ITUC, *Trade Unions Key Messages: Global Digital Compact*

التابعة للأمم المتحدة أنّ أكثر من ٨٨ في المائة من البلدان المضيفة أفادت بأنّ المنسقين المقيمين قدموا الدعم الاستراتيجي للخطط والأولويات الوطنية على نحو فعال.[١٦]

١٩. وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية، لا بد من معالجة القضايا الملحة المتعلقة بالتمويل والنتائج المشتركة. ويعاني نظام المنسقين المقيمين من ثغرة سنوية تبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكي، كما أنّ الصندوق المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال بعيد المنال عن الهدف المخطط له والبالغ ٢٨٠ مليون دولار أمريكي سنوياً الوارد في اتفاق الأمم المتحدة للتمويل. وفيما يتعلق بالنتائج المشتركة، أقرّ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بأنّ التعاون بين كيانات الأمم المتحدة يحتاج إلى التحسين، بما في ذلك الانتقال نحو المزيد من النتائج الإنمائية المشتركة، وأنّه يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز شراكات قوية مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على حد سواء.

أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق

٢٠. منذ آخر تحديث لإصلاح الأمم المتحدة جرى تقديمه إلى الدورة ٣٤٦ لمجلس الإدارة،[١٧] شاركت المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية أو لا تزال تشارك على نحو نشط في تصميم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق المتوائمة معها في العديد من البلدان والأقاليم، بما في ذلك: ألبانيا والأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل والصين وجزر كوك وفيجي وكيريباتي والهند وجزر مارشال ومنغوليا والجبل الأسود والمغرب ونيبال ونيجيريا وجمهورية مقدونيا الشمالية وباكستان وجمهورية بالاو والأرض الفلسطينية المحتلة وسيراليون وجزر سليمان وجمهورية جنوب السودان وسري لانكا وسورينام وتايلند ومملكة تونغا وتوفالو وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفانواتو.

٢١. ووفقاً للبيانات التي جمعتها مكاتب منظمة العمل الدولية، بحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠٢٣، من أصل ١٣٤ بلداً جرى أو يجري فيه وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يُسهم الشركاء الاجتماعيون أو سبق أن ساهموا في عمليات وضع هذه الأطر في ٨٩ بلداً (٦٦ في المائة). وعلى الرغم من التنوع الإقليمي، من المشجع أن نرى أنّ الشركاء الاجتماعيين، في ثلثي البلدان المعنية ، شاركوا إلى حد ما في عملية وضع الأطر. ويمثل هذا الأمر تقدماً واضحاً مقارنة بالسنوات السابقة، وستتواصل الجهود بغية تعزيز مشاركة الشركاء الاجتماعيين في هذه العمليات.

٢٢. وفيما يتعلق بالمواءمة بين أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق، يشير مصدر المعلومات نفسه إلى أنّه بحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠٢٣، في ٢٠ بلداً من أصل ٦٤ بلداً جرى وضع برامج قطرية للعمل اللائق فيه أو في طور وضعها (٣١ في المائة)، أُدرجت أولوية واحدة على الأقل من أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق، بدون تغيير، في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتواصل المكاتب الميدانية العمل مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان أن تصبّ الاتفاقات الثلاثية المبرمة في البرامج القطرية للعمل اللائق، في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

٢٣. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك قيام فريق الدعم التقني للعمل اللائق والمكتب القطري لبلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية بقيادة عملية إعداد التحليلين القطريين المشتركين الأخيرين والمشاركة على نحو نشط في عمليات وضع وتنفيذ وتقييم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في شيلي وباراغواي وأوروغواي.

٢٤. وخير مثال على ذلك أيضاً، البرنامج القطري للعمل اللائق الذي جرى اعتماده مؤخراً في الهند (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتيجة ٤ من دعامة "الازدهار" لإطار التعاون، والتي تغطي الفترة نفسها وتشترك في قيادتها منظمة العمل الدولية. ويساهم هذا البرنامج القطري للعمل اللائق أيضاً في الدعائم الأخرى المتعلقة بالناس والكوكب والقدرة على الصمود.

٢٥. وحيثما أمكن، عززت منظمة العمل الدولية دور الشركاء الاجتماعيين ومساهمتهم في مختلف مجموعات العمل التي أنشأتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في مجموعات النتائج، كما هي الحال في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وتونس. وقد أفضى ذلك إلى زيادة الاعتراف بدور الشركاء الاجتماعيين في مجالات سياسية محددة.

٢٦. وعلى المستوى العالمي، تشارك منظمة العمل الدولية منذ كانون الثاني/ يناير٢٠٢٣، في رئاسة الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن حقوق الإنسان ومبادرة "عدم ترك أحد خلف الركب" والتنمية المستدامة، التي جرى إطلاقها في عام ٢٠٢٠ لدعم *النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان* الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة. وبهذه الصفة، شاركت

[١٦] المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، *تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة*، ٢٠٢٣.

[١٧] الوثيقة GB.346/INS/8

منظمة العمل الدولية في سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية للمنسقين المقيمين وأعضاء مكاتبهم بشأن تنفيذ الأدوات التي تسهّل إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمل، في التحليلات القطرية المشتركة وأُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

٢٧. وفي حين تشير المكاتب الميدانية، على مستوى العالم، إلى حدوث تحسّن في تقسيم العمل بين أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وفي بعض الحالات، إتاحة فرص لإقامة شراكات استراتيجية جديدة، فإنّ المنافسة بين الوكالات لا تزال قائمة. علاوةً على ذلك، لا تزال عملية التنسيق المكثفة تشكل ضغطاً على عبء العمل الواقع على عاتق الفرق القطرية للعمل اللائق والموظفين المعنيين بتنفيذ البرامج والمديرين. وتتفاقم هذه المشاكل في صفوف الوكالات غير المقيمة.

آخر الاتجاهات في التعاون مع الشركاء الاجتماعيين

٢٨. يختلف مستوى التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عمليات البرمجة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بين بلد وآخر. وفي بعض الحالات، تَعزز التعاون فيما بينها، في حين أبدى المنسقون المقيمون، في حالات أخرى، اهتماماً ضئيلاً بالهيكل الثلاثي وبالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين. وعلى الرغم من التقدم الإجمالي المحرز في بعض البلدان، لا يزال الشركاء الاجتماعيون يواجهون تحديات فيما يتعلق بمشاركتهم في المشاورات وفي عمليات الأمم المتحدة.

٢٩. وهناك دلائل على تحسن التعاون مع منظمات أصحاب العمل، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة الاتساق بين البرامج القطرية للعمل اللائق وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ولوحظ أنّ المنسقين المقيمين يعترفون على نحو متزايد بدور القطاع الخاص وقيمة إرساء الشراكات معه بهدف النهوض ببرامج التنمية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أصبحوا أكثر وعياً بدور ومساهمة منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال، باعتبارها منظمات تمثل القطاع الخاص.

٣٠. وفي بنغلاديش وبوتسوانا وكمبوديا واكوادور وإسواتيني والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وباكستان وبيرو وجنوب أفريقيا وفيتنام، قدّمت منظمات أصحاب العمل مقترحات محددة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو شاركت في المشاورات بدعم من منظمة العمل الدولية أو من خلالها. وفي بنغلاديش، أنشأ اتحاد أصحاب العمل في بنغلاديش لجنة عمل القطاع الخاص في بنغلاديش لتسهيل مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. وفي الهند، قاد اتحاد أصحاب العمل الهنود عملية تشاور مع القطاع الخاص بمساعدة منظمة العمل الدولية ووضع مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي تتجلى في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الخاص بالهند، بموجب النتيجة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق.[١٨] وفي باكستان، قاد اتحاد أصحاب العمل في باكستان عملية إنشاء فرقة العمل المعنية بالأعمال في باكستان لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، قُدّمت دورة عبر الإنترنت في منتدى القطاع الخاص الذي نظمته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو) بغية جدوى دعم القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة.

٣١. وفيما يتعلق بمنظمات العمال، نشأ تعاون إيجابي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أرمينيا وبنغلاديش وناميبيا والفلبين والصومال وأوكرانيا. وفي البلدان التي قُدمت فيها مساهمات خطية وقائمة على البيّنات، بما في ذلك الأرجنتين والمغرب وجمهورية مولدوفا والفلبين، تمكنت نقابات العمال من التأثير في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

٣٢. وتحقيقاً لهذا الغرض، اعتمدت منظمات العمال في كثير من الأحيان على المواد الإرشادية التي تنشرها منظمة العمل الدولية.[١٩]

٣٣. علاوة على ذلك، استمرت جهود بناء القدرات لتعزيز المشاركة الفعالة لنقابات العمال في عمليات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، في أيار/ مايو ٢٠٢٣، شارك ٢٥ ممثلاً عن نقابات العمال من جميع أنحاء العالم في حدث عُقد لخمسة أيام في حرم مركز تورينو، يتمحور حول الإجراءات النقابية بشأن التنمية المستدامة. وفي الحرم الإلكتروني لمركز تورينو، هناك دورة تدريبية إلكترونية مفتوحة للجميع متاحة الآن ومخصصة لنقابات العمال

[١٨] اتحاد أصحاب العمل الهنود هي منظمة وطنية رفيعة المستوى تجمع بين منظمة أصحاب العمل في عموم الهند واتحاد أصحاب العمل في الهند والمؤتمر الدائم للمنشآت العامة.

[١٩] انظر:

Such guidance material includes: ILO, *United Nations Sustainable Development Cooperation and the Decent Work Agenda: A Trade Union Reference Manual*, 2020, and ILO, *The likely impact of COVID-19 on the achievement of SDG 8: A trade union opinion survey*, 2021.

بشأن أطُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وبرنامج العمل اللائق. وفي نيجيريا، أدرج مؤتمر العمل النيجيري إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة كموضوع في برامجه التعليمية.

٣٤. بالإضافة إلى ذلك، تُجرى بحوث حول مشاركة نقابات العمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأطُر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ بهدف تبادل الخبرات وتحديد الدروس المستخلصة والممارسات الناشئة. ومن الأهداف الرئيسية ذات الصلة تحليل كيف يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث أن يدعم التعلم وتبادل الممارسات الجيدة. وينبغي إجراء مزيد من البحوث لجمع الأدلة بشأن النتائج الملموسة المتمخضة عن مشاركة الشركاء الاجتماعيين وكيفية تعزيز برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في هذا السياق.

الآليات الإقليمية والعالمية

٣٥. تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها توفير فرص تعاون معززة، حيث يشارك المكتب على نحو نشط في مختلف مجموعات التنسيق العالمي. ويشارك المدير العام في اجتماعات كبار مسؤولي مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمجموعة الأساسية المنبثقة عنها.

٣٦. وباتت منصات التعاون الإقليمية تعمل بشكل جيّد حالياً في مختلف الأقاليم وتشارك فيها منظمة العمل الدولية من خلال المديرين الإقليميين ونوابهم. وتقدم هذه المنصات فرصة لتعزيز المبادرات التقنية والاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية، وللمشاركة في عمليات الأمم المتحدة على نطاق إقليمي. غير أنّ المشاركة في هذه الآليات قد تتطلّب أحياناً الكثير من الموارد، وبالتالي على منظمة العمل الدولية أن تكون انتقائية واستراتيجية لناحية المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق.

٣٧. وعلى المستوى الإقليمي، تُستخدم الاجتماعات الإقليمية التحضيرية السنوية للمنتديات السياسية رفيعة المستوى كفرصة جيدة لتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من خلال المُدخلات التقنية والتحليلية ومشاركة المكاتب الإقليمية.

٣٨. وقد ظهرت في جميع الأقاليم ممارسات جيدة وأساليب مبتكرة للمشاركة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. وخير مثال على ذلك، التعاون بين الرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الكاريبية، إذ تتقاسم الهيئتان الإقليميتان الممارسات الجيدة بشأن هجرة اليد العاملة، بما في ذلك من خلال التبادلات حضورياً في مركز تورينو في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣.

٣٩. وأثبتت الائتلافات المواضيعية ومسارات العمل ذات الصلة فائدتها في إدراج برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في عمليات تخطيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المبيّن أدناه:

- في أفريقيا، أنشأت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة معنية بإدارة المعارف، شاركت فيها ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة. وفرقة العمل هذه تدعم نشاط الائتلافات المواضيعية في أنحاء الإقليم، بما في ذلك من خلال خزان خبرات الوكالات المشاركة وقاعدة بيانات خاصة بخبراء الأمم المتحدة وإنشاء دوائر تُعنى بالممارسات ومنصة تجريبية لإدارة المعارف بشأن كوفيد-١٩.
- في الدول العربية، إنّ الائتلاف المواضيعي بشأن الهجرة، الذي شارك في تنظيمه كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، ما فتئ يستند إلى الخبرة المتنوعة لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ والهجرة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ الائتلاف المواضيعي المعني بالحماية الاجتماعية، الذي تشارك منظمة العمل الدولية واليونيسف في رئاسته، تولّى قيادة وضع وتنفيذ برنامج إقليمي مشترك بين الوكالات لتطوير القدرات في مجال الحماية الاجتماعية وإنشاء مجموعة من الخبراء الإقليميين الناطقين باللغة العربية، رافعاً بذلك مستوى الخبرات والمعارف في الإقليم.
- في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أطلقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً جديداً للائتلافات المواضيعية في إطار منصة التعاون الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، والذي سيشمل مشاركة منظمة العمل الدولية في رئاسة فريقَي العمل. علاوة على ذلك، تواصل منظمة العمل الدولية المشاركة في رئاسة الائتلافات المواضيعية المنقحة بشأن النمو المنصف وتمويل التنمية وتشارك بنشاط في الائتلافات المواضيعية الثلاثة الأخرى في الإقليم.

٤٠. وفي آسيا والمحيط الهادئ، يشكل البرنامج المشترك بشأن العمل اللائق للشباب منصة ناجحة للتعاون بين الوكالات. وتعمل منظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع شركاء ثلاثيين لإتاحة فرص عمل لائقة ومنتجة يستفيد منها ٣٠٠٠ شاب وشابة في كمبوديا، ما يؤدي إلى دعم النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

إرشادات لإدراج العمل اللائق في أطر التمويل الوطنية المتكاملة

٤١. إنّ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد في عام ٢٠١٥، شجعت على حشد الموارد المالية من جميع المصادر، العامة والخاصة، لدعم الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. واتفقت الدول الأعضاء على استخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة لدعم استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وبما أنّ العمل اللائق والعدالة الاجتماعية يشكلان محركَين سياسيَين مشتركين لمختلف أبعاد خطة عام ٢٠٣٠، فمن الأهمية بمكان ضمان أن تتجلّى أهداف العمل اللائق بشكل جيد في هذه الأطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، دخلت منظمة العمل الدولية في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية توفير الإرشادات العملية لضمان مراعاة منظور العمل اللائق في جميع الدعائم الأساسية لأطر التمويل الوطنية المتكاملة وتحفيز الحوار بين الحكومات والهيئات المكوّنة الوطنية وشركاء التنمية الدوليين الداعمين. ونُشرت الإرشادات المشتركة في عام ٢٠٢٣ وستُستخدم في إطار أنشطة بناء قدرات الهيئات المكوّنة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.[٢٠]

الشراكات وحشد الموارد

٤٢. في بداية عام ٢٠٢٣، جرى تحديث *إرشادات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إنشاء وإدارة وإغلاق الصناديق الاستئمانية متعددة الجهات المانحة* لدعم تحقيق الالتزامات التي جرى التعهد بها في اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، بما في ذلك من خلال الانفتاح على شراكات ابتكارية وترتيبات تمويل جديدة. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ الاتفاق متأخراً عن الموعد المحدد، ويُعزى ذلك أساساً إلى بطء إتاحة التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به.

٤٣. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، ازداد عدد التزامات منظمة العمل الدولية في البرامج المشتركة الممولة من كل من الصناديق الاستئمانية متعددة الشركاء ومشاريع التعاون الإنمائي المباشرة المشتركة بين الوكالات، زيادة تدريجية. ومع ذلك، ظل المبلغ الإجمالي للمساهمات المالية الجديدة التي تلقتها منظمة العمل الدولية خلال تلك الفترة منخفضاً مقارنة بعام ٢٠٢٢، إذ تجاوز بالكاد ١١,٥ مليون دولار أمريكي في تموز/ يوليه ٢٠٢٣. ويواصل المكتب والمكاتب القطرية على نحو نشط جهود حشد الموارد لتمكين منظمة العمل الدولية من تحقيق هدف اتفاق الأمم المتحدة للتمويل المتمثل في حشد ١٥ في المائة من الموارد من خارج الميزانية بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة المشتركة.

٤٤. ومن علامات الاعتراف بخبرة منظمة العمل الدولية على المستوى القطري، الزيادة الكبيرة في التمويل المباشر الجديد للشراكات بين الوكالات مع مجموعة واسعة من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، بمبلغ إجمالي يزيد على ٤ ملايين دولار أمريكي. وعلى الرغم من بطء تغذية الصناديق الاستئمانية متعددة الشركاء، فقد جرى حشد تمويل جديد من ١٦ صندوقاً استئمانياً نشطاً متعدد الشركاء خلال الفترة قيد الاستعراض، بمبلغ إجمالي يتجاوز ٧ ملايين دولار أمريكي.

٤٥. وأُقيمت شراكات جديدة بين منظمة العمل الدولية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك:

- خطة عمل مشتركة محدّثة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥؛[٢١]
- بيان مشترك صادر عن لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية ورؤساء هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان؛[٢٢]
- شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسة CARE International لتعزيز العمل اللائق في النُظم الغذائية؛[٢٣]
- توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لغرض تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في باكستان.[٢٤]

---

[٢٠] انظر: ILO and UNDP, *Guidance on mainstreaming decent work in INFFs: Working draft*, 2023

[٢١] انظر: ILO and UNHCR, *ILO–UNHCR Joint Action Plan 2023–2025*, 2023

[٢٢] انظر:
ILO, *Joint statement by the ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations and the UN Human Rights Treaty Bodies Chairpersons*, ILC.111/III/(A)/Add, 2023.

[٢٣] انظر: ILO, "New partnership to promote decent work across food systems", 20 July 2023

[٢٤] انظر: ILO, "UNFPA and ILO strengthen collaboration for inclusive sustainable development in Pakistan", 20 July 2023

الإبلاغ عن النتائج

٤٦. ساهمت منظمة العمل الدولية في إعداد تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ بشأن مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية، ولا سيما في تقديم لمحة موجزة عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٢.[٢٥] وتسلط هذه الوثيقة الموجزة الضوء على أهم النتائج التي تحققت بمساهمة منظمة العمل الدولية، ولا سيما في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والتصديق على اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠) وحماية العمال المنزليين ووصول المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر إلى الخدمات المالية والرقمية وتعزيز العمل اللائق في النُظم الزراعية والغذائية وتوسيع نطاق إعانات الأمومة والإعانات الوالدية وخلق فرص العمل في سياق ما بعد الأزمات والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال المهاجرين واللاجئين وحماية حقوقهم العمالية، من بين أمور أخرى.

المسائل التشغيلية

٤٧. إنّ منظمة العمل الدولية عضو في فريق الابتكارات المؤسسية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتشارك على نحو نشط في اجتماعاته. ومن الناحية التشغيلية، تستخدم منظمة العمل الدولية شبكات محلية للمشتريات فيما يتعلق بالعقود طويلة الأمد التي يجري التفاوض بشأنها على المستوى القطري. بالإضافة إلى ذلك، وقّع المكتب عقوداً خدماتية عالمية مع أسطول الأمم المتحدة (خدمة عالمية للمركبات الخفيفة لوكالات الأمم المتحدة) ومركز الحجز التابع للأمم المتحدة لخدمات التنقل. وتُستأجر حالياً المركبات الممولة من الميزانية العادية من خلال أسطول الأمم المتحدة بدلاً من أن يشتريها المكتب. وتجري أيضاً دراسة الاستخدام الإضافي لأسطول الأمم المتحدة في إطار مشاريع التعاون الإنمائي.

٤٨. ومن المرجح أن تظل مشاركة منظمة العمل الدولية في المستقبل في مجمل الخدمات المتقاسمة التي تقدّمها الأمم المتحدة مقتصرة على خدمة مشاريع التعاون الإنمائي حيث توجد مرونة في ميزانيات شؤون الموظفين والخدمات الإدارية أو حيث يتجاوز نمو حجم مشروع التعاون الإنمائي قدرة الفريق الإداري التابع لمكتب منظمة العمل الدولية القطري على تقديم الخدمات اللازمة.

٤٩. وتحدد النسخة المنقحة لإطار الإدارة والمساءلة الخاص بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبنظام المنسقين المقيمين، نظام مساءلة مزدوجاً. ووفقاً لهذا النظام، يجري تقييم أداء أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من جانب المشرف عليهم، فيما يتعلق بولاية الكيان التابعين له، ومن جانب المنسق المقيم، فيما يتعلق بمساهماتهم في تحقيق الأنشطة المشتركة للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وغيرها من الالتزامات والأنشطة المتفق عليها بين الوكالات. وعلى غرار ذلك، يقدم أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية مُدخلات إلى مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية التابع للأمم المتحدة بشأن أداء المنسقين المقيمين. وبعد إجراء التعديلات اللازمة على لوائح الموظفين، التي وافق عليها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢)، أصبح هذا النظام المزدوج قائماً منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣.

◄ مشروع القرار

٥٠. أحاط مجلس الإدارة علماً بالتطورات الحالية على مستوى الأمم المتحدة وطلب من المدير العام:

(أ) أن يراعي الآراء التي أعرب عنها مجلس الإدارة بشأن نشاط منظمة العمل الدولية المستمر لدعم مشاركة الهيئات المكوّنة الثلاثية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي عمليات التحليلات القطرية المشتركة؛

(ب) أن يراعي إرشاداته بشأن مساهمة منظمة العمل الدولية في *خطتنا المشتركة* للأمين العام للأمم المتحدة ومواصلة مشاركتها فيها مستقبلاً، لغرض إعداد مُدخلات ثلاثية محتملة في إطار التحضير لمؤتمر القمة الاجتماعي العالمي لعام ٢٠٢٥؛

[٢٥] انظر:
UN Economic and Social Council, *Report of the Chair of the United Nations Sustainable Development Group*, 2023, and United Nations Sustainable Development Group, *Impact: Snapshot of the contribution of the United Nations development system to the SDGs in 2022*, 2023.

(ج) أن يعدّ تقريراً إضافياً عن التطورات على مستوى الأمم المتحدة والتدابير التي اتخذها المكتب في هذا الصدد، لينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤).